العرب
الخميس 2019/07/11
السنة 42 العدد 11404

مسار دولي يتشكل لإنهاء الأزمة في سوريا

اتفاق وشيك بين الأمم المتحدة ودمشق حول اللجنة الدستورية

في خضم الأجواء السوداوية التي تحيط بالمنطقة تبرز مؤشرات إيجابية عن اختراق في الأزمة السورية عززتها اللقاءات التي أجراها المبعوث الأممي الخاص، غير بيدرسون، في العاصمة دمشق والتي حملت معها تأكيدات عن اتفاق وشيك بين المنظمة الأممية والحكومة السورية بشأن اللجنة الدستورية.

زيارة فارقة

دمشق – يتشكل في الأفق مسار لتسوية الأزمة السورية المندلعة منذ العام 2011، وسط تسارع وتيرة التحركات الدبلوماسية الروسية والأميركية، والأممية التي تتم في الغالب بعيدا عن أعين الإعلام، لضمان أكبر قدر من السرية إلى حين إنجاز الهدف المنشود.

وتقول دوائر سياسية عربية إنه رغم كثافة غبار المعركة في إدلب والتوتر المتصاعد في المنطقة جراء التصعيد الإيراني الأميركي الذي لا يمكن فصله عن المسرح السوري، تبرز مؤشرات إيجابية، حيال فرص توصل المجموعة الدولية بقيادة الولايات المتحدة وروسيا لتفاهمات قد تشكل اللبنة الأولى في مسار إنهاء صراع دام خلّف مئات الآلاف من القتلى والجرحى، فضلا عن تهجير الملايين من المدنيين في الداخل والخارج.

وتضيف الدوائر أن زيارة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون إلى دمشق، وقبلها زيارة وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي، تعزز الشعور بأن صفقة قيد التنفيذ لإنهاء الصراع، خاصة وأن النظام السوري بدا أكثر مرونة، ويحاول التعاطي ببراغماتية أكبر، وذلك بفضل الضغوط الروسية المسلطة عليه.

> **الولايات المتحدة لا تعارض خطط روسيا في استعادة النظام لمحافظة إدلب من أيدي تركيا وجماعاتها الجهادية**

وأكد المبعوث الأممي إلى سوريا، الأربعاء أنه أجرى مباحثات "جيدة جدا" مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم، بشأن اللجنة الدستورية، وأنه قاب قوسين من إبرام اتفاق بشأنها.

وأوضح بيدرسون، للصحافيين، عقب اللقاء "لقد انتهيت من المحادثات مع المعلم وكانت جيدة جدا وأعتقد أننا أحرزنا تقدما"، معربا عن أمله في دفع العملية السياسية إلى الأمام مع اللجنة الدستورية، وإيجاد طريقة لإنهاء العنف في إدلب، ومواصلة العمل على ملف المحتجزين والمختطفين والمفقودين.

من جهتها أعلنت دمشق للمرة الأولى عن إحراز "تقدم كبير" نحو تشكيل اللجنة الدستورية. وكان مصدر أممي وصف في وقت سابق مباحثات بيدرسون في العاصمة السورية بـ"الإيجابية جدا". وأضاف المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه "سوف تكون للمبعوث الأممي بيدرسن عدة لقاءات أخرى رسمية في العاصمة دمشق للبحث في ملف اللجنة الدستورية السورية خلال اليومين القادمين".

ووصل بيدرسون إلى العاصمة السورية دمشق الثلاثاء بعد جولة له شملت عددا من العواصم المعنية بالأزمة، ومن بينها موسكو وقد التقى بوزير خارجيتها سيرجي لافروف.

وأكد لافروف عقب اجتماعه مع المبعوث الأممي أن إطلاق عمل اللجنة الدستورية يمثل خطوة حاسمة على طريق العملية السياسية، معربا عن قناعته بأن اللجنة ستبدأ عملها قريبا.

وستركز اللجنة على وضع دستور جديد لسوريا، ولن يكون عملها بالسهل خاصة وأنه لا تزال هناك تباينات دولية وإقليمية ومحلية بشأن شكل النظام السياسي المقترح، بيد أن مجرد إطلاق عملها يشكل خطوة مهمة، بعد انسداد سياسي طويل كلف الكثير.

ومن المتوقع أن تنطلق أعمال اللجنة الدستورية في مطلع سبتمبر القادم، على أن تضم ثلاث مجموعات، الحكومة السورية، والمعارضة، والمجتمع المدني ويمثل كل مجموعة 50 شخصا.

وكان من المرجح الإعلان عن تشكيل اللجنة رسميا في محادثات الجولة الـ12 من أستانة، التي عقدت في 25 و26 أبريل الماضي، إلا أن خلافا على بعض أسماء أعضاء اللجنة حال دون ذلك.

وزار مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سوريا ألكسندر لافرنتييف دمشق في 20 يونيو بعد زيارة للعاصمة العراقية بغداد، فيما بدا الهدف منها الضغط على النظام السوري لتقديم تنازلات، خاصة وأن الأخير يصر على أن تكون له اليد الطولى في اللجنة الدستورية.

وأتت تلك الزيارة قبل أيام من اجتماع وصفه محللون بالحاسم جرى في القدس برعاية إسرائيلية بين مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون ونظيره الروسي نيكولاي باتروشيف ووصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو آنذاك بالجيد لافتا إلى أنه سيتم وضع اللمسات الأخيرة على نتائجه في القمة الثنائية التي جرت بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب على هامش قمة العشرين.

ويعتقد أن لقاء القدس حمل معه دفعة جديدة على مستوى التعاون الأميركي الروسي الإسرائيلي في سوريا، وقد حرك أكثر مفاعيل العملية الدبلوماسية حيث إنه على إثره أجرى المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا جيمس جيفري لقاءات مكثفة مع الحلفاء الأوروبيين ويعتقد على نطاق واسع أن موسكو غير بعيدة عن أجوائها.

ونجح جيفري على ما يبدو في الحصول على موافقة فرنسية وبريطانية في إرسال المزيد من القوات لتخلف القوة الأميركية على الأرض، والتي لطالما اعتبرتها دمشق قوة احتلال.

ولا يتوقع متابعون أن فرنسا كما بريطانيا قد قبلتا القيام بإرسال قوات لهما إلى شمال هذا البلد، دون ضمان عدم مواجهة وضع قتالي معقد يحرجهما داخليا، مرجحين أن تكون أشبه بقوات فصل، في ظل التهديدات التركية لقوات سوريا الديمقراطية والتي يقودها الأكراد في تلك المنطقة، فضلا عن الحرص على عدم ترك فراغ قد يشكل إغراء لإيران.

ويرى كثيرون أن التغييرات التي شملت قيادة عدد من الأجهزة الأمنية السورية، وطالت رياحها اللواء جميل الحسن مدير فرع المخابرات الجوية، هي في صلب ما يجري من ترتيب الأمور لإطلاق التسوية.

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه حاليا هل إيران وتركيا في أجواء ما يحدث خاصة وأن الترتيبات تتعارض مع مصالحهما.

ويلاحظ مراقبون أن التعاطي الدولي وبخاصة الأميركي مع التصعيد الجاري في إدلب يكاد يكون سلبيا وكأن بواشنطن لا تعارض خطط روسيا هناك باستعادة النظام لتلك المنطقة من أيدي تركيا وجماعاتها الجهادية.

وقتل سبعة مدنيين بينهم ثلاثة أطفال على الأقل في قصف جوي طال مدينة جسر الشغور في شمال غرب سوريا وأدى إلى خروج مستشفى عن الخدمة، وفق ما أفاد به الأربعاء، المرصد السوري لحقوق الإنسان وأحد الأطباء.

وتتعرّض منطقة إدلب ومناطق محاذية، التي تؤوي نحو ثلاثة ملايين نسمة، لتصعيد عسكري للقوات الحكومية وحليفتها روسيا منذ أكثر من شهرين، يترافق مع معارك عنيفة تتركز في ريف حماة الشمالي.

وأحصى المرصد السوري "مقتل ثلاثة مدنيين من بينهم طفل في قصف طال مستشفى جسر الشغور" في ريف إدلب الغربي، كما قتل "أربعة مدنيين آخرين بينهم طفلان في ضربات" استهدفت أحياء في محيط المستشفى.

وتمسك هيئة تحرير الشام التي تقودها جبهة فتح الشام (النصرة سابقا) بزمام الأمور إداريا وعسكريا في المحافظة التي تتواجد فيها أيضا فصائل جهادية ومقاتلة أقل نفوذا.

وساطة فرنسية لتوحيد القوى السياسية الكردية

دمشق – أطلقت فرنسا جهودها للوساطة وتحسين العلاقة بين المجلس الوطني الكردي السوري الذي يتخذ من أربيل معقلا له، ومجلس سوريا الديمقراطية، في خطوة تشي بوجود توجه دولي لتوحيد القوى الكردية استعدادا لانطلاق تسوية الأزمة السورية.

وقالت مصادر فضلت عدم ذكر اسمها، الأربعاء، إن فرنسا عرضت على المجلس فتح جميع مكاتبه التي سبق وأغلقتها وحدات حماية الشعب الكردي في مناطق سيطرتها شرقي سوريا، والبدء بحوار بين الجانبين للتوصل إلى صيغة تفاهم.

وأوضحت المصادر أن المجلس الوطني الكردي أجرى خلال الأيام الماضية اجتماعا مغلقا لدراسة العرض الفرنسي، حيث عبر أعضاء المجلس عن عدم ثقتهم بالوحدات وذراعها السياسية الاتحاد الديمقراطي الكردي.

وأشارت المصادر إلى أنه خلال الاجتماع جرت كذلك دراسة طلب أميركي للقاء المجلس بخصوص الشأن ذاته، وأن اللقاء سيتم عن قريب دون تحديد تاريخ ومكان محددين.

وتراهن باريس على حكومة أربيل للضغط على المجلس الوطني للتقارب مع مجلس سوريا الديمقراطي الذي يقوده الاتحاد الديمقراطي الكردي.

وهناك اختلاف وتنافس بين مكونات المجلس الوطني والاتحاد الديمقراطي والقوى التي تدور في فلكه، وترجم هذا الوضع في اصطفاف المجلس الوطني مع ائتلاف قوى الثورة والمعارضة الذي ترعاه تركيا حاليا، فيما اختار الاتحاد الديمقراطي عدم وضع نفسه في خانة المعارضين لدمشق، وركز جل اهتمامه على فرض أمر واقع جديد في مناطق السيطرة الكردية يمهد لإقليم شبه ذاتي.

وتأسس المجلس الوطني الكردي في 26 أكتوبر 2011، في أربيل وهو مؤلف حاليا من 13 حزبا وفصيلا من أكراد سوريا، برعاية الرئيس السابق لإقليم كردستان في شمال العراق مسعود البارزاني. ويعتقد أن التحرك الفرنسي يهدف إلى تحضير الأكراد للمشاركة بوفد سياسي واحد وموقف موحد عند انطلاق مفاوضات التسوية السورية والتي توحي المؤشرات بأنها باتت قريبة.

إفراج إيران عن زكا مسعى فاشل للتقارب مع الولايات المتحدة

بيروت - ذكرت ثلاثة مصادر غربية مطلعة أن إطلاق إيران سراح نزار زكا، رجل الأعمال اللبناني الحاصل على إقامة أميركية دائمة، استهدف التمهيد لمحادثات أميركية إيرانية. بيد أن تلك المبادرة لم تكن كافية لواشنطن التي لم تتجاوب معها.

وأعلنت إيران أن إفراجها عن نزار زكا في 11 يونيو يعود للمكانة الخاصة التي يحظى بها الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله الذي دخل على خط الوساطة، وهو ما نفته الدولة اللبنانية على لسان المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم حيث أكد أن إطلاق سراح رجل الأعمال اللبناني جاء بفضل تدخلات رئيس الجمهورية ميشال عون.

وقال مصدر أميركي حول الإفراج عن زكا وعن القرار الأميركي بعدم السعي إلى محادثات مع طهران "لقد كانت فرصة ضائعة... كان يتعين علينا التأكد مما إذا كان هناك شيء".

واعتبر مصدر ثان، مطلع على طريقة تفكير إيران وتحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، أن طهران أطلقت سراح زكا كإشارة على رغبتها في تهدئة التوتر الذي يغذي المخاوف من نشوب حرب، ووصف الإفراج عنه بأنه "مبادرة لحسن النوايا".

وأضاف "كان ذلك يعتبر من جانبهم خطوة لخفض التصعيد، ومن الواضح أنهم توقعوا ردا مماثلا بشكل ما من الجانب الأميركي"، لكن واشنطن لم تستجب للمبادرة.

وأحجم متحدث باسم وزارة الخارجية عن التعليق على ما إذا كانت واشنطن قد ضيعت فرصة للحوار مع إيران بعد الإفراج عن زكا، وقال إذا "أرادت إيران خفض التوتر فعليها الإفراج عن مواطنينا الأميركيين الأبرياء".

وأحجم المسؤولون الإيرانيون عن قول ما إن كانت تلك المبادرة مفاتحة من جانب إيران، أو ما هي التنازلات التي تريدها طهران من واشنطن.

وخلال الشهر الذي أعقب الإفراج عن زكا، مرت العلاقات المتوترة أصلا بين واشنطن وطهران بعدة منعطفات إلى الأسوأ، بما في ذلك إسقاط إيران طائرة أميركية مسيّرة وفرض عقوبات اقتصادية على المرشد الأعلى علي خامنئي واحتجاز قوات بريطانية لناقلة نفط إيرانية عملاقة الأسبوع الماضي.

وكاد تدمير الطائرة المسيرة أن يدفع الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى توجيه أول ضربة عسكرية صريحة لأهداف إيرانية منذ عام 1988. وزكا خبير في تكنولوجيا المعلومات ولديه تصريح بإقامة دائمة في الولايات المتحدة، وقد جرى اعتقاله في عام 2015 أثناء حضور مؤتمر في إيران. وتمول منظمات خاصة وحكومات، بينها الحكومة الأميركية، شركة "آي.جيه.أم.أي3" التي كان يعمل بها. ودخل زكا، أثناء احتجازه في سجن إيفين سيء السمعة بطهران، ست مرات على الأقل في إضراب عن الطعام. وكان يرتجف بوضوح لدى وصوله إلى بيروت في وقت متأخر من مساء 11 يونيو الماضي بصحبة مدير الأمن العام اللبناني عباس إبراهيم الذي سافر إلى إيران لإحضاره.

وقال زكا لاحقا لصحيفة نيويورك تايمز إنه يعتقد أن إخلاء سبيله كان مبادرة تصالحية من إيران تجاه الولايات المتحدة.

ويمثل محاميه جيسون بوبليتي سجناء آخرين في إيران، وقال لرويترز إنه يعتقد أن إطلاق سراح زكا "يظل فرصة لآخرين محتجزين على نحو غير قانوني في إيران".

تعددت الدوافع والنتيجة واحدة: حرية زكا

وأضاف "مع الإرادة السياسية يصبح الأمر ممكنا. ينبغي على جميع الأطراف المعنية التدخل بشكل أكبر مما يفعلون في هذه المسائل"، في إشارة إلى الولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى التي أبرمت الاتفاق النووي مع إيران في 2015.

وقرر ترامب سحب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وشدد العقوبات الاقتصادية على طهران وعزز الوجود العسكري الأميركي في الخليج.

وفي رد أولي مدروس بعناية على إطلاق سراح زكا، قالت وزارة الخارجية الأميركية إنه "يوم رائع" لأسرته، وإنها تأمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى إخلاء سبيل الأميركيين المحتجزين في إيران.

وكانت تلك لحظة وفاق نادرة بين البلدين، لكنها لم تكن كافية لتغيير الأمور بينهما. وتطالب واشنطن إيران بالإفراج عن أميركيين تحتجزهم بينهم سياماك نمازي ووالده باقر نمازي وشيوي وانج، وهو طالب يحمل الجنسيتين الصينية والأميركية الذي تخرج في جامعة برنستون وتم اعتقاله عام 2016، ومايكل آر. وايت وهو من قدامى محاربي مشاة البحرية أودع السجن العام الماضي، وروبرت ليفنسون وهو عميل سابق بمكتب التحقيقات الاتحادي مفقود منذ عام 2007. وهناك العشرات من الإيرانيين المحتجزين في السجون الأميركية على غرار الأستاذ الجامعي مسعود سليماني وهو خبير في الخلايا الجذعية اعتقلته السلطات في مطار شيكاغو في أكتوبر 2018 بتهمة محاولة تصدير مواد بيولوجية إلى إيران في خرق للعقوبات.

ويعتقد دبلوماسيون أن إيران ترغب بشدة في التفاوض لتخفيف العقوبات التي شلت اقتصادها، لكن من غير الواضح ما إذا كانت واشنطن راغبة في التحرك نحو محادثات في هذا التوقيت، حيث إنها ترهن المسألة بإبداء طهران رغبة حقيقية في وقف سياساتها المزعزعة للمنطقة.

وقال مسؤولون أميركيون سابقون كبار إن الخطوة الأولى قد تكون محاولة لخفض التوترات. وقد يكون من ضمن السبل عدم إقدام وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين على تنفيذ تهديده في يونيو بفرض عقوبات على وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وكان ظريف اقترح خلال زيارة لنيويورك في أبريل تبادلا للسجناء بين البلدين، وأشار أيضا إلى إمكانية التعاون مع واشنطن في ما يتعلق بأفغانستان والعراق.